النهار ٠٦-٠٥-٢٠٢٠

قرارٌ بوأد الثقة

غسان العيّاش

حظيت خطّة الحكومة اللبنانية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية بدفع كبير من خلال تأييد "حزب الله" لها. الضوء الأخضر من الحزب جاء في كلمة أمينه العام السيد حسن نصرالله الاثنين الفائت، حيث أشاد بالخطّة ووصفها بأنها "أمرٌ يحسب للحكومة كنقطة ايجابية ومهمّة جدا."

ليس سهلا أن يعلن "حزب الله"، وبلسان أمينه العام، تأييده لخطّة تطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، بعد تحفّظات مبدئية طويلة ضد التعاون الواسع مع الصندوق.

ليس هذا فحسب، بل إن الخطّة تتضمن التعهّد بإجراءات على صعيد المالية العامّة كانت حتى الأمس القريب من الممنوعات، بل من المحرّمات. فهي تعكس نيّة الدولة زيادة الضرائب على الاستهلاك وتخفيض رواتب ومخصّصات القطاع العام.

إن دعم "حزب الله" للخطّة يزيل من أمام الحكومة عقبة كبيرة ولكنّه لا يعبّد أمام برنامجها طريق النجاح، لأن البرنامج يحمل في طيّاته أسباب التعثّر والفشل. فلا يمكن الركون إلى الأهداف التي ترجو الحكومة الوصول إليها لأنها بنيت على فرضيات غير مقنعة.

لا يمكن توقّع زيادة الإيرادات الضريبية في زمن الانكماش الاقتصادي، وفي ظل إجراءات تزيد الانكماش إذ ترفع الضغط الضريبي وتخفّض النفقات. وكل وعد بإنعاش الاقتصاد عن طريق التقشف في الإنفاق هو وعدٌ باطل.

التحليل الأخير لخطّة حكومة الرئيس حسّان دياب يُظهر أن همّها الأوّل، وربما الأخير، هو تحسين صورة الموازنة العامّة عن طريق تخفيض الدين "ولو بالقوّة"، وإزالة الأرقام الوهمية في ميزانيات المصارف ومصرف لبنان. وهذا التصحيح إيجابي بحدّ ذاته، لكن الأرقام الوهمية في الميزانيات ليست مشكلة لبنان الوحيدة، ولا هي مشكلته الأولى.

المشكلة الأساسية هي فشل السياسات الاقتصادية والمالية التي قادت إلى تراجع النموّ وانكماش الاقتصاد، وأدّت بالتالي إلى تدهور مستوى المعيشة وإفلاس المؤسّسات وارتفاع منسوب البطالة وانتشار الفقر وغياب الأمان في المجتمع.

ففيما ينتظر اللبنانيون مشروعا ينشّط الاقتصاد ويحسّن مستوى المعيشة، تتركّز الخطّة المطروحة على التخفيض القسري للدين العام عن طريق شطب الديون بطريقة تعسّفية. للوصول إلى تقليص خدمة الدين التي تلتهم نصف الإيرادات وتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي، وهما أمران مطلوبان، لا تعتمد الدولة على براعتها وإجراءاتها وإصلاح أوضاعها، وملاحقة الذين نهبوها، بل تكتفي بتغريم الدائنين الذين وثقوا بها وأقرضوها أموالا لسدّ الهوّة التاريخية في ماليتها العامّة.

من الأهداف الأساسية المفترضة لمعالجة ذيول الكارثة التي حلّت بلبنان هي استعادة الثقة. كيف يستعيد اللبنانيون أموالهم في المصارف إذا لم تتدفّق على البلاد أموال تعوّض الأموال التي خرجت في سنوات الإحباط واليأس والأزمات السياسية؟

لكن العلاجات التي تقترحها الدولة لحلّ مشاكلها الخاصّة تقضي بصورة نهائية على الثقة بلبنان وبقوانينه وباحترامه للقيم الاقتصادية، وأوّلها حقّ الملكية. إنها ببساطة تريد تخفيض التزاماتها تجاه الدائنين "بالتشبيح"، فتشطب نسبة من الودائع وتسلب المساهمين في المصارف كل الأموال الخاصّة المتراكمة في مصارفهم.

فيما العلاج هو بتعزيز الثقة بنظام لبنان المالي والمصرفي، تعلن الدولة أنها قرّرت اغتيال الثقة التي كوّنها نظام لبنان المالي على امتداد عمره المديد. في الماضي استحقّ نظامنا المالي والمصرفي الثقة والتقدير عندما واجه الأزمات الكبرى والحروب وبقي متمسّكا بحماية الأموال والحقوق. عاد المستثمرون العرب بعد الحرب الأهلية في لبنان ليجدوا أن أملاكهم مصانة وودائعهم لم تنقص ليرة واحدة، وكل حقوقهم في حمى القانون.

بضياع الثقة نحكم على المستقبل، لا نسلّم أولادنا البلد الذي ورثناه من الآباء. خصوصا وأن ضحايا المذبحة التي يجري الإعداد لها ليسوا من اللبنانيين فقط. إذا نسينا المستثمرين والدائنين الأجانب لا يمكن أن ننسى العرب، الذين دعوناهم مرارا للاكتتاب في رساميل المصارف فلبّوا النداء. وها هم اليوم يستفيقون على احتمال ذوبان آخر قرش في الرساميل التي اكتتبوا بها، وضياع قسم من المدّخرات التي ائتمنوا لبنان عليها.

القضيّة قد تصبح قريبا بين يدي مجلس النوّاب، وهو قادر على وقف المجزرة.